

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

كما يعلم أعضاء مجلس الأمن، فإن مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال ما برح منذ إنشائه في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ يقدم إلى المساعدة في الجهود التي أبدتها لنصرة قضية السلام والمصالحة في الصومال من خلال إقامة اتصالات مع القادة الصوماليين والمنظمات الوطنية والدول والمنظمات المعنية. وقام المكتب أيضا برصد الحالة في الصومال والحالة المتصلة فيها رسدا وثيقا وساعدي في تقديم إحاطات دورية وتقارير خطية للمجلس. علاوة على ذلك، بذل المكتب في الفترة التي تلت أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ جهودا حثيثة لدعم المبادرة التي اتخذتها حكومة جيبوتي وأفضت إلى إنشاء الحكومة الوطنية الانتقالية للصومال، والتي تمثل معلما مهما في عملية البحث عن السلم والمصالحة في ذلك البلد.

وأبلغت مجلس الأمن في تقريره المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر (S/2001/963) أنه لن يتسنى لي، نظرا إلى الحالة الأمنية الراهنة في مقديشو، التوصية بنشر بعثة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع في الصومال. وأبلغت المجلس أيضا بأنني سأواصل رصد الحالة، وأنه عندما تسمح الحالة الأمنية بإنشاء بعثة كهذه، فإنني سأقدم اقتراحا تفصيليا إلى المجلس. وفي غضون ذلك، اقترحت تجديد ولاية المكتب لمدة سنتين أخريين (٢٠٠٢-٢٠٠٣).

وطلب إلي أعضاء المجلس في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30)، اتخاذ عدد من الخطوات لدعم عملية السلام في الصومال وأن أقدم تقريرا لهم كل أربعة أشهر على الأقل عن تنفيذ هذه الجهود. وطلبوا إلي أيضا أن أنظر في إمكانية إدخال تعديلات على ولاية المكتب إذا اقتضى الأمر.

ونظرا إلى الدور المهم والأساسي الذي يضطلع به المكتب، فإنني أعتزم مواصلة أنشطته لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بمستوى الموارد الحالي، ريثما تتحسن الحالة الأمنية فتسمح لي بتقديم اقتراح لإنشاء مكتب لبناء السلام في الصومال.

وأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بتوجيه اهتمام أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي عنان
